E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/2012/C.7/6(Part III)
29 October 2012
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

اللجنة الفنية
الاجتماع السابع
عمّان، ١٨-١٩ آذار/مارس ٢٠١٣

البند ٧ (ج) من جدول الأعمال المؤقت

التقدم المحرز في عمل الأمانة التنفيذية

تنفيذ التوصيات التي خلصت إليها عملية تقييم الآلية الحكومية للإسكوا وهيئاتها الفرعية

موجز

كلّفت الأمانة التنفيذية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) خبيراً استشارياً خارجياً بإجراء تقييم معمّق لآليتها الحكومية. فأطلقت عملية التقييم في عام ٢٠٠٩، وفي تموز/يوليو ٢٠١٠ قدم الخبير التقرير النهائي إلى الإسكوا الذي تضمن خمس عشرة توصيةً واقتراحاً. وتتضمن هذه الوثيقة عرضاً للتقدم الذي تم تحقيقه في تنفيذ التوصيات والاقتراحات. ويُطلب من اللجنة الفنية، على سبيل ختام عملية تقييم الآلية الحكومية، أخذ العلم بجميع تدابير التنفيذ التي اتخذتها الأمانة التنفيذية.

المحتويات

الفصل		الفقرات	الصفحة
أولاً-	**معلومات أساسية**	١-٥	٣
ثانياً-	**التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات والاقتراحات المتصلة بها**	٦	٣
ثالثاً-	**الخلاصة**	٨	٩

أولاً- معلومات أساسية

١- تضمن قرار اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) ٢٩١ (د-٢٥) المؤرخ ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٨ بشأن تواتر دورات اللجنة وهيئاتها الفرعية دعوةً إلى الأمانة التنفيذية لإجراء تقييم موسّع للآلية الحكومية للإسكوا على ضوء أولويات برنامج العمل كما تحددها البلدان الأعضاء والإصلاحات الجارية في الأمم المتحدة. وكلفت الأمانة التنفيذية خبيراً استشارياً خارجياً لإجراء التقييم المطلوب.

٢- وتتألف الآلية الحكومية للإسكوا من دورات اللجنة، ومن اللجنة الفنية والهيئات الفرعية السبع: لجنة الموارد المائية، ولجنة الطاقة، ولجنة التنمية الاجتماعية، ولجنة النقل، واللجنة الفنية المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية، واللجنة الإحصائية، ولجنة المرأة.

٣- وبدأت عملية التقييم في أواخر عام ٢٠٠٩، وعرض الخبير الاستشاري تقريراً أولياً حول العملية أمام اللجنة في دورتها السادسة والعشرين التي عقدت في أيار/مايو ٢٠١٠. أما التقرير الكامل الذي تضمن حصيلة عملية تقييم الآلية الحكومية فقُدم إلى الإسكوا في تموز/يوليو ٢٠١٠، ثم عرض على اللجنة الفنية في اجتماعها الخامس الذي عقد في نيسان/أبريل ٢٠١١، كوثيقة معلومات أساسية (E/ESCWA/2011/C.5/CRP.1).

٤- واستعرضت الأمانة التنفيذية النتائج والتوصيات التي خلص إليها التقييم، وأعدت ردها على التقييم في وثيقة قُدمت إلى اللجنة الفنية في اجتماعها الخامس (E/ESCWA/2011/C.5/3). وكان الهدف من ذلك تمكين البلدان الأعضاء خلال الدورة السابعة والعشرين للجنة من النظر في الاستنتاجات التي توصل إليها التقييم، والاطلاع على وجهة نظر الأمانة التنفيذية في البنود الخلافية الواردة في تقرير الخبير والاقتراحات العملية وإجراءات المتابعة التي يمكن أن تتخذها الأمانة التنفيذية، مع مراعاة الإمكانات التي تتيحها بيئة العمل وأحكام النظام الداخلي للجنة.

٥- ويستعرض هذا التقرير التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات الخمسة عشر التي خلصت إليها عملية تقييم الآلية الحكومية للجنة والاقتراحات المتصلة بها. وجدير بالذكر أن الأمانة التنفيذية لم توافق على جميع التوصيات، وتتضمن تقارير الإسكوا السابقة توجيهات واقتراحات في ما يخصها.

ثانياً- التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات والاقتراحات المتصلة بها

٦- فيما يلي عرض للتوصيات التي خلص إليها التقييم، ورد الأمانة التنفيذية عليها، وتدابير المتابعة التي اتُخذت:

التوصية ١: تعزيز الآلية الحكومية الحالية

تقوم الآلية الحكومية الحالية للجنة على التعاون المستمر مع جهات الاتصال في البلدان الأعضاء. فكل شعبة من شعب الإسكوا تنسق في مجالات اختصاصها مع جهة الاتصال في كل بلد. أما فيما يتعلق بالأمور التي تعنى بها اللجنة بشكل عام، فتنسق الإسكوا مباشرةً مع جهات الاتصال الوطنية عبر اللجنة الفنية التي تتألف من مسؤولين رفيعي المستوى عينتهم جهات الاتصال الوطنية. وتبلّغ الإسكوا بطلبات خدمات

الاستشارات الفنية عبر شبكة التعاون الفني التي تتضمن جهات الاتصال الوطنية في أكثر من نصف بلدان الإسكوا. ولضمان التكامل والاتساق وعدم التداخل في المسؤوليات والأدوار بين الأمانة التنفيذية والبلدان الأعضاء، ستواصل الإسكوا، بقدر المستطاع، توضيح مسؤوليات وأدوار الأعضاء في اللجنة الفنية والأعضاء في شبكة التعاون الفني.

ولذلك، توصي الإسكوا بتنسيق العضوية بين اللجنة الفنية وشبكة التعاون الفنّي، حيثما أمكن.

التوصية ٢: إنشاء مراكز لمتابعة أنشطة برنامج العمل في مختلف البلدان الأعضاء للحد من آثار عدم الاستقرار

الوضع الأمني والسياسي المتقلّب في المنطقة يهدد بشكل مستمر بالتوقف عن تنفيذ البرامج وتوفير الخدمات. والأمانة التنفيذية مع ذلك لا توفر جهداً لضمان استمرارية عمل آليتها الحكومية، وتخفيف آثار عدم الاستقرار، وعدم تعطل اجتماعات هيئاتها الحكومية بفعل عوامل غير متوقعة وذلك من خلال التحضير المبكر، والتخطيط لاستمرار العمل، واتخاذ تدابير لمواجهة الطوارئ، والتنسيق المستمر والمتابعة مع البلدان الأعضاء. ولم توافق الأمانة التنفيذية على التوصية المتعلقة بإنشاء مراكز لمتابعة أنشطة برنامج العمل في مختلف البلدان الأعضاء ورأت أن هذه اللامركزية قد تؤدّي إلى الإخلال ببرنامج العمل. وبالإضافة إلى ذلك، فإن عدد البلدان الأعضاء في الإسكوا لا يبرر فتح مكاتب فرعية للجنة على المستوى دون الإقليمي.

التوصية ٣: تعزيز التعاون بين الإسكوا والمنظمات الأخرى التابعة للأمم المتحدة

تسعى الأمم المتحدة إلى تعزيز الاتساق بين جميع منظماتها في العالم، وإلى توحيد الجهود لتحقيق الأهداف الإنمائية. وستواصل الإسكوا، بوصفها ذراع الأمم المتحدة في المنطقة العربية، تشجيعها وتأييدها لجميع أشكال التعاون مع وكالات الأمم المتحدة والمؤسسات الإقليمية والدولية الأخرى. وتنظم الإسكوا سنوياً اجتماع آلية التنسيق الإقليمي وهو اجتماع مشترك بين الوكالات، تشارك فيه ٢٥ وكالة إقليمية من وكالات الأمم المتحدة، بما فيها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. كما يشارك ممثلو الوكالات الإقليمية والمكاتب الوطنية العاملة في البلد المضيف بصفة مراقب في جميع دورات اللجنة وفي اجتماعات الهيئات الحكومية المتخصصة السبع. وتهدف هذه الاجتماعات إلى توحيد الأداء بين كيانات الأمم المتحدة العاملة في المنطقة على قضايا ذات الاهتمام المشترك، وتضمن قيام الإسكوا بعمليات حكومية دولية شاملة وديناميةوبناءة.

التوصيتان ٤ و٥: تعزيز التعاون بين الإسكوا وجامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي والمؤسسات المالية العربية

يدعى عدد من الكيانات الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية بشكل منتظم إلى المشاركة بصفة مراقب في دورات اللجنة، على غرار جامعة الدول العربية، ومجلس التعاون الخليجي، ومنظمة التعاون الإسلامي، وقد وقعت الإسكوا مذكرات تفاهم مع العديد منها. وفي الإطار نفسه، وبهدف بناء شراكات قادرة على الصمود، تدعى المؤسسات المالية العربية ومؤسسات التمويل الأخرى العاملة في المنطقة العربية، ولا سيما تلك التي تتمتع بصفة مراقب في الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، إلى المشاركة في الاجتماعات الحكومية للإسكوا.

وما يعزز العلاقة بين الإسكوا وجامعة الدول العربية هو أن كلاً من المنظمتين قد أنشئت بولاية واضحة هي دعم التعاون والتكامل على المستوى الإقليمي بين البلدان الأعضاء. ومنذ إنشاء الإسكوا في عام ١٩٧٤ وهي تتعاون في مجالات متعددة مع جامعة الدول العربية على تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في بلدان المنطقة. وقد تطور هذا التعاون واتسع نطاقه على مر الزمن، مستفيداً من المزايا المقارنة لكل منظمة، وآخذاً في الاعتبار التطورات الإقليمية والعالمية والتغيرات التي طرأت خلال السنوات الخمس الأخيرة. وساهم ازدياد مجالات التعاون وتنوع الأنشطة المنفذة بتنسيق مشترك في تعزيز التآزر وتجنب التكرار. وتعمل جامعة الدول العربية والإسكوا على إقامة شراكة استراتيجية في إطار جديد من التعاون، يحدد المجالات المستهدفة ويعد لها الخطط والمشاريع، ويسعى إلى تحديد طرق مشتركة للتنفيذ. وسيوجه إطار التعاون الجديد عمليات التنسيق المقبلة بمزيد من التنظيم والفعالية.

التوصية ٦: تحسين تنفيذ اجتماعات الآلية الحكومية وآليات التفاوض واعتماد القرارات بشأن البرامج على جميع المستويات وفعالية إدارة الاجتماعات

تقدّم الأمانة التنفيذية خدمات فنية وتنظيمية لإدارة دورات الإسكوا وهيئاتها الفرعية. وترفع تقارير عن نتائج هذه الدورات إلى الهيئات الحكومية الدولية المعنية. فعلى سبيل المثال، ترفع التقارير عن دورات الإسكوا إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، أما نتائج دورات الهيئات الفرعية فتقدَّم إلى الأمانة التنفيذية لتبنيها واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها ومتابعة تنفيذ توصياتها.

وبذلت الأمانة التنفيذية جهوداً كثيفة في هذا الإطار لزيادة فعالية اجتماعات الهيئات الحكومية من خلال إدارتها على نحو ملائم والتعاون بهذا الشأن مع البلدان الأعضاء. فاعتمدت قرارات متصلة بتطوير برنامج العمل، وركزت على الدروس المكتسبة من الدورات السابقة.

وأطلقت الأمانة التنفيذية في عام ٢٠٠٤ عملية لتقييم إدارة الدورات، مركّزة على نوعية الخدمات التي تقدم إلى البلدان الأعضاء. وحسنت الإسكوا منذ ذلك الوقت عملية تقييم اجتماعات الهيئات الحكومية بهدف إدارة عملها ومضمونها وأدائها بمزيد من الفعالية، مما أدى إلى تطبيق سياسة تقييم جديدة قائمة على المساءلة والمصداقية والتعلم المستمر. ومن المتوقع أن تساعد الإدارة الفعالة والاسترشاد بنتائج التقييم في عملية تخطيط برامج العمل ورصدها وتقييمها، مما سيؤدي إلى تحسين أداء البرامج الفرعية. وستواصل الأمانة التنفيذية اتخاذ المبادرات الإيجابية وتوظيفها في تحسين عمل مختلف آلياتها الحكومية.

التوصيتان ٧ و١١: عقد اجتماعات منتظمة لمكاتب اللجان الإقليمية الخمس تعزيزاً للتعاون والتنسيق

رأت الأمانة التنفيذية أن التنسيق الحالي بين اللجان الإقليمية الخمس، سواء بشكل مباشر أو من خلال مكتب نيويورك للجان الإقليمية، كاف وفعال ويغطي العديد من المجالات ذات الأهمية المشتركة على الصعيدين العالمي والإقليمي. ولم تؤيد الإسكوا التوصية واعتبرت أنها غير عملية ولا سيما من حيث ضيق الوقت وقلة الموارد، ولن تتّخذ أي تدبير بشأنها.

التوصية ٨: مشاركة الآلية الحكومية للإسكوا في عملية صنع القرار

اقترحت الأمانة التنفيذية سابقاً توسيع نطاق مهام اللجنة الفنية لتصبح "لجنة تحضيرية" لدورات اللجنة، بحيث تعقد اجتماعات على مستوى كبار المسؤولين للقيام بجميع أعمال التحضير للدورات وتدرس القرارات التي تتخذها اللجان الفرعية وتحيلها إلى دورة اللجنة. ولم تتبن اللجنة الفنية هذا الاقتراح لذا لن تتّخذ أي تدبير بشأنه.

التوصية ٩: تكثيف الجهود الهادفة إلى توسيع نطاق العضوية في الإسكوا لكي تشمل البلدان العربية الثمانية الأخرى الأعضاء في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وجامعة الدول العربية

أدت الجهود الكثيفة والبناءة التي بذلتها البلدان الأعضاء والأمانة التنفيذية لتوسيع نطاق عملها وعضويتها، ولا سيما فيما يتعلق بانضمام بلدان المغرب العربي إليها، إلى اعتماد اللجنة خلال دورتها السابعة والعشرين القرار ٣٠٢ (د-٢٧) المؤرخ ١٠ أيار/مايو ٢٠١٢ بشأن طلب الجمهورية التونسية وليبيا والمملكة المغربية الانضمام إلى عضوية اللجنة، والذي أقره المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية في تموز/يوليو ٢٠١٢.

ويشكل انضمام هذه البلدان تقدماً بارزاً في توسيع نطاق عضوية الإسكوا وفي زيادة اتساق المنتدى الذي توفره الإسكوا لتعزيز التكامل بين البلدان العربية. ويمكِّن هذا التوسع الإسكوا من دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان الأعضاء الجديدة وتعزيز التكامل الإقليمي على مستوى أوسع.

كذلك طلبت اللجنة في قرارها **٣٠٢** (د-٢٧) المؤرخ **١٠** أيار/مايو **٢٠١٢** من الأمانة التنفيذية دعوة جميع البلدان العربية الأخرى إلى الانضمام إلى الإسكوا والتنسيق مع الجهات المعنية في الأمم المتحدة ومجلس جامعة الدول العربية لتحويل الإسكوا إلى لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة العربية.

وبناءً على ما تقدم، ستواصل الإسكوا جهودها لتعزيز التكامل الإقليمي وتوسيع نطاق عملها وخدماتها لتشمل المنطقة العربية برمتها، بالتنسيق مع كيانات الأمم المتحدة والشركاء الإقليميين الآخرين كجامعة الدول العربية.

التوصية ١٠: تعبئة الموارد

لا تجد الأمانة التنفيذية أن قضية تعبئة الموارد ذات صلة بنطاق عملية التقييم ومتطلباتها. لذا، لم تتخذ أي إجراء بشأنها.

وتطلب الأمانة التنفيذية إلى اللجنة الفنية أخذ العلم بما يلي:

لقد ازدادت الموارد من خارج الميزانية باستمرار خلال السنوات الماضية، لكن حجم هذه الموارد كان ضئيلاً بالمقارنة مع احتياجات البلدان الأعضاء المتزايدة إلى المشورة السياسية والدعم الفني وبناء القدرات.

واعتمدت اللجنة في دورتها الثالثة والعشرين القرار ٢٦٣ (د-٢٣) المؤرخ ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٤ بشأن تعزيز الشراكة وتعبئة الموارد، وطلبت فيه إلى الأمانة التنفيذية إعداد خطة تمويل لسنوات عدة وإحالتها إلى اللجنة في دورتها الرابعة والعشرين.

واستجابت الأمانة التنفيذية لهذا الطلب من خلال إعداد تقرير حول تعبئة الموارد المالية والتمويل، تضمن اقتراحاً بوضع خطة تمويل لسنوات عدة، وقدمته إلى اللجنة في دورتها الرابعة والعشرين في عام ٢٠٠٦. وأكد التقرير على ضرورة إشراك البلدان الأعضاء بفعالية في برنامج التعاون الفني للإسكوا للتعبير عن التزامها بالأهداف الإنمائية التي تضمنتها برامج العمل المعتمدة بما يؤدي إلى تعزيز التعاون والتكامل على المستوى الإقليمي. وشجعت الأمانة التنفيذية في تقريرها البلدان الأعضاء خاصة، والجهات المانحة عامة، على العمل على زيادة موارد الإسكوا من خارج الميزانية من خلال المساهمات المالية والعينية. وسلطت الضوء على المجالات التي يجب إعطاؤها الأولوية في التمويل، وعلى طرق التمويل، والمنهجيات البديلة التي تمكّن الجهات المانحة من تمويل الأعمال المعيارية والتحليلية، أو المشاريع والأنشطة على المستويين دون الإقليمي والإقليمي.

واختتمت الدورة الرابعة والعشرين باعتماد القرار ٢٧٥ (د-٢٤) المؤرخ ١١ أيار/مايو ٢٠٠٦ بشأن التعاون الفني وتنمية الشراكات وتعبئة الموارد الذي وافق على خطة التمويل لسنوات عدة وطلب إلى البلدان الأعضاء والجهات المانحة من داخل منظومة الأمم المتحدة ومن خارجها المساهمة في التمويل بكافة الطرق المتاحة. وطلب إلى الأمانة التنفيذية إعداد خطة عمل لإقامة الشراكات وتعبئة الموارد. وعرضت الخطة بعد إتمامها على اللجنة في دورتها الخامسة والعشرين، وكانت تتضمن إطاراً مؤسسياً واستراتيجياً لزيادة قاعدة موارد الإسكوا المالية والفنية والمؤسسية من أجل توفير المزيد من الخدمات الفعالة للبلدان الأعضاء في الوقت المناسب. ومن أهداف الخطة زيادة قدرة الإسكوا على إقامة شراكات استراتيجية مع أبرز الجهات المعنية في المنطقة، وجمع الأموال وإدارتها وإنفاقها بمزيد من الفعالية والكفاءة لتمويل الأنشطة التشغيلية في إطار البرنامج العادي للتعاون الفني، وحساب الأمم المتحدة للتنمية، والموارد من خارج الميزانية.

والإسكوا لم توفر جهداً لتعبئة الموارد من خارج الميزانية، وأطلقت لهذه الغاية مبادرات رسمية وغير رسمية، ووضعت تقارير وخطط عمل لتمويل العدد الأكبر من الأنشطة. وشجعت البلدان الأعضاء على تقديم مساهماتها الطوعية المتفق عليها في المجالات التي تلائمها ووفقاً لأولوياتها الإنمائية. وتقترح الإسكوا عقد "منتدى للشركاء" قبل كل دورة لزيادة فرص تعبئة الموارد باستخدام آليات تركز على تعزيز التعاون، ولإنشاء شراكات قابلة للصمود مع البلدان الأعضاء لتنفيذ المشاريع الإنمائية. وسيقترح المنتدى تدابير عملية للتمويل تتخذ بالتعاون مع البلدان الأعضاء والمنظمات الشريكة في المنطقة لتحقيق نتائج ملموسة.

وعلى صعيد آخر، تخضع شعبة تخطيط البرامج والتعاون الفني حالياً إلى إعادة الهيكلة، وذلك استجابةً لنتائج تقييم خارجي. وسوف تتألف الشعبة من قسمين: قسم التخطيط الاستراتيجي والرصد، وقسم الاتجاهات والشراكات الاستراتيجية. وسيكون القسم الثاني مسؤولاً عن المبادرات في المجالات المختلفة، وعن تعبئة الموارد، والشراكات، وعمليات التقييم. وستشمل مهامه تنسيق المبادرات الاستراتيجية في مختلف المجالات؛ ووضع استراتيجية لتعبئة الموارد؛ وتعزيز العلاقات مع الجهات المانحة؛ وتشجيع الشراكات مع أبرز الشركاء الإقليميين والدوليين؛ ودعم التنسيق مع الأمم المتحدة على المستوى الإقليمي بما في ذلك آلية التنسيق الإقليمي ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية؛ وعقد اجتماعات لفرق التفكير والمجلس الاستشاري للمجتمع المدني.

التوصية ١٢: إعداد دليل حول عمل الآلية الحكومية للإسكوا لمساعدة الأمانة التنفيذية في إعداد الوثائق الفنية للدورات وتوضيح دور الهيئات الحكومية والأمانة التنفيذية

تعمل الإسكوا حالياً على إعداد دليل للبروتوكولات والممارسات المعتمدة لتوجيه عمل ممثلي البلدان الأعضاء وموظفي الإسكوا قبل انعقاد اجتماعات الهيئات الحكومية وخلالها. وسيكمل هذا الدليل صلاحيات الإسكوا ونظامها الداخلي المعتمدين في إدارة هذه الاجتماعات، وسيزود الوفود وموظفي الإسكوا بالمعلومات اللازمة عن أدوارهم لضمان استعدادهم لأداء المهام المطلوبة منهم أثناء انعقاد اجتماعات الهيئات الحكومية.

التوصية ١٣: تدريب ممثلي الحكومات والموظفين الجدد في الإسكوا على الأصول الدبلوماسية للمؤتمرات يجب أن يكون إلزامياً

تستعد الإسكوا لتنظيم دورة تدريبية حول صياغة القرارات توجهها إلى أعضاء السلك الدبلوماسي في بيروت لتحسين مهاراتهم المهنية والدبلوماسية وزيادة معارفهم. وكان من المفترض أن يتم التدريب بالتزامن مع الاجتماع السابع للجنة الفنية لضمان مشاركة كبيرة. وبالرغم من عدم انعقاد الاجتماع في بيروت، فإن الدورة التدريبية ستُعقد في بيروت وتخصص لأعضاء السلك الدبلوماسي لتحسين مساهمتهم في عمل الإسكوا.

التوصية ١٤: من المستحسن أن يقوم الأمين التنفيذي بإشراك مجلس رؤساء الشُعَب والأقسام في عملية "إعادة النظر في دور الإسكوا" و"إعادة تحديد موقعها"، بحيث تشكل حضوراً فاعلاً ومؤثراً للأمم المتحدة في المنطقة

من مهام الإسكوا دعم البلدان الأعضاء في تحقيق التنمية الشاملة للجميع والمستدامة، ودعم الحكومات في وضع السياسات والاستراتيجيات والبرامج الاجتماعية والاقتصادية والقطاعية وتنفيذها بشكل فعال، وتعزيز الحوار المتعدد الأطراف وتبادل المعارف من خلال تأمين منبر تتوحد فيه مواقف البلدان الأعضاء من التحديات الإقليمية والعالمية.

وكان عام ٢٠١١ عام التغيير بالنسبة إلى المنطقة العربية، برزت فيه المطالبة بالإصلاح وازدادت تطلعات الشعوب مما أدى إلى ظهور فرص جديدة وتحديات جديدة في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وعلى ضوء التغيرات الأخيرة، أطلقت الأمينة التنفيذية عملية تشاورية داخلية وخارجية لإعادة تحديد موقع الإسكوا. وأعادت اللجنة صياغة رؤيتها وقامت بمراجعة استراتيجيتها والنهج الذي تعتمده في تحقيق التنمية الإقليمية للتأكد من أن أولوياتها والبرامج التي تنفذها تتسق مع احتياجات البلدان الأعضاء وتوقعات مواطنيها. فحددت رؤيتها الإنمائية للسنوات الأربع المقبلة ووضعت إطاراً لضمان تنفيذ عملها بشكل فعال بالاستناد إلى ثلاث ركائز: (أ) النمو العادل والاستدامة؛ (ب) التكامل الإقليمي؛ (ج) الحكم السليم والقدرة على الصمود. وهذه الركائز هي بمثابة مبادئ توجيهية في التعاطي مع المسائل الثلاث العامة وهي الشراكة، وإدارة المعرفة، والمساواة بين الجنسين.

التوصية ١٥: إنشاء فريق عمل حكومي للنظر في توصيات تقرير التقييم وإعادة النظر في موقع الإسكوا في المنطقة ليكون لها حضور إيجابي ومثمر وسط الجهات الفاعلة على الصعيد الإقليمي

لم يوافق أي من البلدان الأعضاء أو الأمانة التنفيذية على هذه التوصية ولم يتّخذ أي إجراء فيما يتعلق بها.

ثالثاً- الخلاصة

٧- يطلب من اللجنة الفنية، في إطار اختتام عملية تقييم الآلية الحكومية للإسكوا، أخذ العلم بجميع التدابير التي اتخذتها الأمانة التنفيذية، مع الإشارة إلى أنه جرى تنفيذ جميع التوصيات التي تلبي الغرض من هذا التقييم. وعلى هذا الأساس، فإن عملية التقييم قد اختتمت، وفي حال طلبت البلدان الأعضاء النظر في قضايا إضافية ذات صلة بالآلية الحكومية فسيجري التعامل مع كل قضية على حدة، إلا في حال ارتأت الإسكوا غير ذلك.